آخر الأخبار لحظة بلحظة إلى جوالك
ارسل N أو ن VIVA 55665 | WATANIYA 1422 | ZAIN 98938
للتواصل Alrai.np @AlraiMediaGroup

خوف على مصر من نظام «الإخوان» ...

خيرالله خيرالله
كاتب لبناني مقيم في لندن

لماذا كانت الثورة في مصر، هل من أجل العودة الى ممارسات الماضي فيحلّ نظام الاخوان المسلمين مكان نظام العسكر الذي عمره ستة عقود؟ هناك خوف على مصر ومستقبلها بعدما علت في القاهرة اصوات تقول ان احمد شفيق ومحمد مرسي لا يمثلان الثورة المصرية ولا حتى مصر. ذهب الاخوان المسلمون، الذين يرون في شفيق منافسا جدّيا على موقع الرئاسة، الى ابعد من ذلك عندما اعتبروا انه يمثّل خطرا على الثورة التي صارت هناك حاجة الى «انقاذها»... ربّما كانت الحاجة الى انقاذ الثورة من الاخوان انفسهم الذين نجحوا في خطفها.

اذاً، من يمثّل الثورة ومصر بعدما حاز كلّ من شفيق ومرسي على نصف اصوات الناخبين تقريبا في الدورة الاولى من الانتخابات الرئاسية وانتقالهما الى التنافس على الموقع الاوّل في مصر؟ من اين سيستمد الرئيس المقبل لمصر شرعيته اذا لم يكن ذلك من صناديق الاقتراع؟ أليس في تصرف الاخوان المسلمين نوع من التناقض مع الذات واساءة الى مرشحهم محمد مرسي؟

لا يمكن لاي طرف مصري او غير مصري ان يكون ضد الديموقراطية ومعها في الوقت ذاته. على من يقبل الاحتكام الى صناديق الاقتراع الذهاب في اللعبة الى النهاية. ولكن ما العمل عندما تكون اللعبة التي لا يتقن الاخوان غيرها، هي لعبة الوصول الى السلطة بأيّ ثمن كان بغض النظر عن الوسيلة المتبعة.

ثمة فهم مغلوط للانتخابات لدى كثيرين في مصر. لكن اللافت في المشهد المصري، في ضوء ما حققه احمد شفيق في مواجهة المرشحين الآخرين، وجود بقية مقاومة داخل المجتمع. يظهر ان مصريين كثيرين استوعبوا، في ما يبدو، معنى سقوط البلد في يد احد الاحزاب الدينية، خصوصا نتيجة المشاهد المضحكة- المبكية التي كان مجلس الشعب الجديد مسرحا لها. تبيّن من خلال جلسات مجلس الشعب الذي سيطر عليه الاخوان والسلفيون ان لا امل يرتجى من الاحزاب الدينية، وهي في الواقع احزاب تتستر بالدين وتستخدمه بغية تحقيق مكاسب سياسية ليس إلاّ.

لماذا كانت اذا الثورة؟ هل كان الهدف الوحيد التوصل الى صفقة بين الاخوان والمجلس العسكري يؤدي الى وصول الفريق الاوّل الى السلطة بأي ثمن كان، خصوصا على ظهر الشبان الذين كانوا وراء اطلاق شرارة التحرك الشعبي التي انهت حكم عائلة مبارك؟

ان الكلام عن انه لم تكن لدى احمد شفيق علاقة بالثورة المصرية ينطبق على الاخوان ايضا. هؤلاء قطفوا ثمار الثورة بعدما ايقنوا ان في استطاعتهم التوصل الى تفاهم ما مع المجلس العسكري المعترض على التوريث. كان واضحا في مرحلة معيّنة ان الجيش المصري تخلّى عن مبارك وانه لم يعد امام الاخير سوى الاستقالة في حال كان يريد من العسكر حماية منزله في مصر الجديدة وتأمين انتقاله مع افراد عائلته الى شرم الشيخ.

كانت كلّ خطوة اقدم عليها الجيش المصري في الاسبوع الاخير من يناير 2011 مدروسة بدقة. تمت كلّ خطوة بالتفاهم مع الاخوان الذين لم ينزلوا مليشياتهم الى شوارع القاهرة بكثافة الاّ يوم الثامن والعشرين من ذلك الشهر وذلك بغية تحييد قوات الامن المركزي التابعة لوزارة الداخلية تحييدا كلّيا.

في حال كان مطلوبا الآن اعطاء صورة عامة عما آلت اليه الاوضاع في مصر، يمكن القول ان الاخوان يسعون الى الانفراد بالسلطة معتبرين ان المجلس العسكري لا يقوى على اتخاذ قرارات حاسمة من جهة وانّ الشعب المصري صار اداة طيعة في يدهم من جهة اخرى. ربّما كان الكلام الوحيد الذي له معنى لجمال عبدالناصر قوله في تبرير المواجهة مع الاخوان المسلمين: «حاولت التعاطي مع الاخوان، ولكن بكلّ اسف وجدت فكرهم يتلخص في الوصول الى السلطة بأيّ ثمن. لا يوجد اي مستقبل لديهم في رفعة الوطن واعلائه. وعندما انتقدتهم حاولوا اغتيالي. لا يوجد لهم أمان على الاطلاق».

قد يكون صحيحا ان المجلس العسكري لم يعد متماسكا كما كان عليه في الماضي، لكنّ الصحيح ايضا ان الامر الذي لا يمكن الاستهانة به يتمثّل في ان المؤسسة العسكرية تمتلك مصالح واسعة في البلد. فالمؤسسة المذكورة تسيطر عمليا على جزء لا بأس به من الاقتصاد ولن يكون سهلا اقناع كبار الضباط وحتى الجنود بالتخلي عن امتيازات معيّنة، تشمل الضمانات الاجتماعية والسكن، غير متوافرة للمواطن العادي.

الاهمّ من ذلك كلّه، ان المجتمع المصري ليس مستعدا بعد لتسليم مصيره للاخوان المسلمين الذين لا يمتلكون الى اشعار آخر أي تصوّر لكيفية معالجة المشاكل التي تعاني منها مصر جراء ستين عاما من حكم مارسه نظام قام على فكرة القضاء على المجتمع المدني وقواه الحيّة.

في الواقع، ليس لدى الاخوان اي جواب واضح ومدروس عن كيفية انعاش السياحة او الحد من النمو السكاني العشوائي ورفع مستوى التعليم والخدمات. هل يمكن تصوّر ظهور فيلم مصري جديد يصوّر داخل البلد وليس خارجه، فيلم على علاقة بما هو حضاري في هذا العالم عندما يكون رئيس مصر من الاخوان او ما شابه ذلك؟

لم يجد قسم من المجتمع المصري امامه سوى المقاومة. لم تجد فئات واسعة من المجتمع سوى أحمد شفيق تتمسّك به ليس كآخر رئيس للوزراء في عهد مبارك، بل كمسؤول مصري مارس السلطة، كما يجب ان تمارس، على حد تعبير الذين عرفوه عن قرب في كلّ المواقع الرسمية التي تسلمها كضابط ثم وزير ثم رئيس للوزراء لفترة قصيرة جدا. اكثر من ذلك، تعكس الشعبية التي يتمتع بها الفريق أحمد شفيق توق المصريين الى الشعور بالأمن والأمان في بلدهم.

مصر لم تستسلم بعد. لم تستسلم بعد لايّ نوع من التخلف بدليل اقبال المواطنين على صناديق الاقتراع، تلك الصناديق التي يسعى الاخوان الى استخدامها للاستيلاء على السلطة والبقاء فيها الى الأبد. في استطاعة كلّ من لديه ادنى شك في ذلك، الاكتفاء بإلقاء نظرة على نموذج لممارسة الاخوان السلطة وكيفية التمسك بها، بأيّ ثمن كان، في قطاع غزة الفلسطيني...

معطف زهري في «الحولة»

زين الشامي

من المهن الصعبة اليوم ان تكون سوريا وتعمل في وسيلة إعلام، أي وسيلة إعلام، حيث تنهال عليك صور الموت لشعبك وناسك وأهلك وأقربائك من كل حدب وصوب. من وكالات الانباء، من «اليوتيوب» من «تويتر»... او من خلال صفحات اصدقائك على «الفايسبوك».

من الصعب والقاسي ان تشاهد فيديو يظهر قريبا لك حملته يوما في حضنك عندما كان صغيرا، ورأيته يذهب للمدرسة عندما صار في السادسة، ورأيته لاحقا يصبح شابا وسيما وقوي البنية... ثم تغيب عنه لداعي السفر أو الهرب من النظام خوفا من الاعتقال ...لتراه لاحقا بعد سنين في فيديو على «اليوتيوب» غارقا في دمه ومحمولا على الأيدي، شهيدا.

من القاسي والمؤلم ان ترى الشبان في قريتك أو مدينتك، من خلال شاشات التلفزة ومواقع التواصل الاجتماعي، يتظاهرون تحت شرفة منزلك المهجور أو يعدون قرب نافذته، فيما انت ممنوع من دخول بلدك أو زيارته والمرور من قرب ذلك المنزل لتهتف مع أولئك الشبان للحرية أو تستشهد مثلهم.

من المؤلم والقاسي أن ترى صديقك الذي درست معه في الجامعة، ولم تره منذ نحو خمسة وعشرين عاما، من المؤلم ان تراه ثانية على «اليوتيوب» وقد غزا بعض الأبيض شعره، يحمل ولده الذي يبلغ من العمر أربعة عشر عاما مضرجا بدمه ويقول باكيا مكسور القلب ومخاطبا الله والعالم: «يا الله..يا عالم...يا ناس... ما ذنب هذا الطفل حتى يقتلوه بقذيفة؟» صديقي هذا من مدينة تلبيسة في حمص ولم أجرؤ الى اليوم أن أهاتفه معزيا، أما أنا فلدي أيضا طفل عمره اربعة عشر عاما.

من المؤلم جدا ان يأتيك ابنك الآخر، ذو الـ17 عاما، بوجه حزين ومتألم وانت في الغربة ويقول لك حرفيا باللغة الانكليزية: «أبي لقد قررت أن أذهب لأقاتل جانب أهلنا...لقد فكرت طويلا... أنت تحجز لي في الطائرة إلى تركيا، ومن هناك أدخل الى ادلب أو جبل الزاوية...ثم أنضم للثوار...» فيما أنت كأب مطلوب منك أن تطلب منه ان يصبر ويكمل تعليمه لأن في ذلك فائدة اكبر لسورية ولقضية سورية ولأن شعبنا ربما يحتاجه في الخارج الآن وليس كمقاتل هناك...تقول له ذلك وتعرف تماما أن الذين قتلوا أو في طريقهم إلى الموت لا يقلون غلاوة عن ابنك، لا بل هم اكثر إيمانا وبطولة وشجاعة وتضحية وحبا. من المؤلم أن ترى فيديو عبر اليوتيوب لمجزرة وقعت في جبل الزاوية في أحد الأودية.وأنت تعلم وتعرف ذلك الوادي تماما وأكلت من شجر الكرز والتين والعنب والرمان المنتشر حوله عندما كنت في زيارة لصديق ما في إحدى تلك القرى المتناثرة هناك ولم تتوقع يوما في حياتك أن تصبح تلك القرى خبرا أو أن تصلها مجرد كاميرا فوتوغراف حتى...من المؤلم ان ترى اهلها الطيبون يموتون قتلا في... مجزرة وتراهم مذبوحين على «اليوتيوب».

من الصعب والقاسي والمؤلم جدا أن تعمل في وسيلة إعلام ما وتشاهد كل صور مجزرة «الحولة» في حمص وموت بعض من أهلك وشعبك، من النساء والأطفال، ومن المؤلم، أو ربما الأكثر ألما، أن ترى طفلة بمعطف زهري اللون، بشعر كستنائي ووجه حنطي، عمرها نحو ثمانية أعوام، تراها مذبوحة.. وان يكون عندك طفلة تملك معطفا زهريا مشابها وشعرا كستنائيا بذات الطول ووجهها حنطي وعمرها ثمانية أعوام ...مثل ابنتك تماما.

كم هو مؤلم ان تكون سوريا اليوم. كم هو مؤلم أيها العالم أن تتفرج علينا.

مضامين تقرير حقوق الإنسان الأميركية

علي الفيروز
كاتب وناشط سياسي
alfairouz61_alrai@yahoo.com

تصدر موضوع وفاة المواطن محمد الميموني المطيري في يناير 2011 وتعذيبه من قبل رجال الأمن في الكويت أول الأحداث المنتهكة لحقوق الإنسان في تقرير حقوق الإنسان للعام 2011 الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية في المخالفات التي قامت بها الحكومة الكويتية، لما لقضية وفاته من قصة مأسوية محزنة ويدور حولها الغموض والشبهات، فقد توفي الميموني تحت أدوات التعذيب المختلفة أثناء اعتقاله تحت تهمة لا تعد من التهم الغليظة وهي حيازة المشروبات الروحية، وبالتالي لا يستحق التعذيب حتى الموت! فلم يحدث مثل هذا الأمر في دولة مثل الكويت يحكمها القانون والدستور يموت فيها مواطن بسبب حيازة مشروبات روحية.

إذاً كيف سيكون الحال لو أن الميموني متهم في قضية حيازة مخدرات مثلاً؟!!! ترى ماذا سيكون مصيره وكيف سيكون التعامل معه من رجال يفترض أن يكونوا أمينين على وظائفهم العسكرية، وبالتالي طريقة تعذيبه ومقتله أثارت شبهة جنائية، وأعطت أكثر من علامة استفهام خصوصا ،بعدما عُذب في مكان غير تابع لوزارة الداخلية.

وبناءً على هذه المعلومات الخطيرة شكل مجلس الأمة لجنة خاصة للتحقيق في ملابسات تعذيب ووفاة المواطن محمد الميموني والتي بدورها دانت هؤلاء المسؤولين في وزارة الداخلية، ناهيك عن متابعة أهالي المقتول قضيته في أروقة قصر العدل، فهؤلاء المتهمون يجب أن يأخذوا جزاءهم العادل مهما كانت أسماؤهم ومناصبهم القيادية.

وقد اتهم التقرير أيضاً الشرطة بالفساد لتفضيلها المواطنين على غيرهم في المعاملة وهي ظاهرة غريبة وخطيرة على المجتمع، وكذلك قضية وفاة وافد بنغلاديشي تحت التعذيب إثر اعتقاله بتهمة السرقة حيث لم تتم محاكمة المتهمين فيها على الرغم من إحالة القضية إلى المدعي العام، وهذا بالطبع يسيء إلى سمعة الكويت الخارجية، لما يبدو أن وزارة الداخلية بحاجة إلى غربلة قياداتيها وبالأخص في القطاعات التي لها احتكاك فيها مباشر مع المواطنين والمقيمين، وعلى قياديي وزارة الداخلية المتورطين في القضايا في المحاكم عليهم إدانة أن يرحلوا مثلما رحل الشيخ جابر الخالد من منصبه وقدم استقالته من الوزارة فهؤلاء لم يكونوا على قدر من المسؤولية مع احترامنا الشديد لإنسانية وزير الداخلية الجديد الشيخ أحمد الحمود الصباح - حفظه الله - الذي نرى فيه مثل «الرجل المناسب في المكان المناسب».

ثم ذكر تقرير حقوق الإنسان الأميركي قضية الإيداعات المليونية التي دخلت حسابات بعض النواب وتضخّمت حساباتهم في سبتمبر عام 2011 في البنوك الكويتية في الفصل التشريعي الثالث عشر وما قبله، وهؤلاء جميعاً حولت قضية حساباتهم إلى النيابة العامة عن طريق البنك المركزي إلى أن أصبحت قضية تهم الرأي العام كله لانها إيداعات مشبوهة لملايين الدولارات وضعت في حسابات شخصية وحسابات أقربائهم الذين بلغ عددهم نحو 15 نائباً أو أكثر، وبالتالي أثرت قضيتهم سلباً على شعبيتهم الانتخابية وأدت إلى سقوط مدوٍ للأسماء المتهمة أثناء فترة الانتخابات الأخيرة، ولعل النتائج كانتْ خير دليل على ذلك ورسالة واضحة من الشعب الكويتي إلى محاربة الفساد ورموزه في البلد.

فلننظر قليلاً كيف خلت الدائرة الأولى من قبيلة العوازم وهي حادثة لم تحدث في تاريخ البرلمان ناهيك عن الأسماء المخضرمة التي لها باع طويل في العمل البرلماني كيف خسرت مقاعدها؟!! كما نلاحظ أن التركيبة النيابية الأخيرة قد غلب عليها الطابع الإسلامي وهم الآن يمثلون الغالبية داخل البرلمان الحالي، وهذا يعني أنها رسالة للنواب المستقلين الذين كانوا يتقربون كثيراً إلى الحكومة وكأنهم حكوميون أكثر من الحكومة!! غير أن دور الحكومة الحالية مع نواب الغالبية ليس على ما يرام وأداؤهم ضعيف جداً وهذا يعطي مؤشراً على فقدان التوازن النيابي - الحكومي والذي قد يؤدي إلى فقدان التنسيق في ما بينهما، نتمنى من خلاله أن يتحول نحو الأفضل. فنسمع كثيراً عن موضوع الحل عند تقديم أي استجواب وهذا ما لا يتمناه الناخبون الذين يبحثون عن الانجاز للمجلس الحالي في القوانين التي تهم البلاد وتصب في صالح الجميع بعيداً عن موضوع الصراع والاحتقان السياسي الدائم.

ثم تطرق التقرير الأميركي حول استخدام الحكومة سلطتها في ترخيص الجمعيات كوسيلة للسيطرة السياسية، وهذا بالطبع يخالف حرية الرأي والتعبير الذي كفله الدستور والقانون، ونلاحظ هنا غياب دور جمعيات النفع العام عن أداء الحكومة، ربما بسبب ضعف الدعم الحكومي لهذه الجمعيات المرخصة حتى اتهمت الكويت على أنها تستخدم سلطتها في الترخيص للبعض منها على حساب الآخرين، ليؤكد التقرير أن في الكويت 73 جمعية مرخصة فقط بينما هناك 149 جمعية لم يتم الترخيص لها، وهذا مخالف للقانون الكويتي والقانون الدولي، والمسؤولية هنا تقع على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الأمر الذي جعل عدداً كبيراً من جمعيات النفع تعمل وتتابع أعمالها بشكل غير قانوني... فهم بالطبع لا يلامون لأننا نجد من حقها ممارسة دورها من حيث النشاط العادي طالما تقدمت بطلب رسمي للترخيص ولم يستجب لها دون ذكر الأسباب!!

وانتقل مضمون التقرير إلى إدانة النائب الحالي محمد الجويهل في تهمة سابقة له قبل أن يصبح نائباً في البرلمان في تاريخ 27 مارس 2011 حيث اتهم بالتشهير المتعمد للنائبين مسلم البراك وسعدون حماد (نائب سابق) أثناء حلقة نقاشية ساخنة في التلفزيون عام 2009، فحكمت المحكمة عليه بالسجن لمدة سنة إلا أن هذا الحكم لم يتم تطبيقه من دون معرفة الأسباب... كما تطرق التقرير إلى شبكة التجسس الإيرانية التي سبق لي الحديث عنها في مقال سابق وأوضحت عن مدى خطورة الأوضاع الراهنة وكيفية تدخل المسؤولين الإيرانيين في قضايا دول الخليج العربي خصوصا في ما يتعلق بأمن واستقرار الخليج والشؤون الداخلية بالبلاد عن طريق زرع شبكة تجسسية مهمتها اعطاء معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية وهذا مخالف للمواثيق والأعراف الدولية، وقد قبض عليهم بالجرم المشهود وباعتراف أفرادها في عملية التجسس والتصوير لأماكن حساسة بالبلاد الأمر الذي أثار استياءً عارماً لدى الأوساط الحكومية والشعبية، على الرغم من تمسك الحكومة وتحفظها السابق على قرار منع نشر التفاصيل كاملة عند التحقيق مع الشبكة إلا أن بعض وسائل الإعلام قد قامت بالتحدث ونشر المعلومات كاملة.

وأشار تقرير الخارجية إلى قضية «الرشوة» في الكويت والتي انتشرت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة حيث بدأت هذه الظاهرة تتفاقم يوماً بعد يوم حتى طالت غالبية القطاعات الحكومية وهي ظاهرة خطيرة جداً على المجتمع إذ لا تخلو أي معاملة غير قانونية من رشوة في سبيل انجازها، وهذه الظاهرة لم تكن موجودة أساساً في الكويت إلا أن ضعاف النفوس وأصحاب المصالح الضيقة، وطامعي المال لم يتركوا المسؤولين في حالهم أي استغلوا أصحاب الحاجة والعمالة الوافدة الضعيفة بفرض رشوة مقابل انجاز أي معاملة وربما يستفيد منها الطرفان، وهذا يدمر البلد بأكمله ويضيع كل ذي حق حقه ويختلط الحابل بالنابل، وهناك تقارير وقضايا كثيرة شبيهة بهذا الأمر حيث هناك أشخاص اضطروا لدفع مبالغ مالية كبيرة لوسطاء من أجل خدمات حكومية روتينية وهنا تقع المصيبة!

لقد كثرت قضايا التزوير والرشوة والواسطات للقفز على القانون.

واختتمت وزارة الخارجية الأميركية تقريرها على أن مسؤولي الدولة، لم يكونوا عرضة لقوانين تجبرهم على كشف ذمتهم المالية، كما هو معمول به في معظم دول العالم، حيث نلاحظ أن قانون محاكمة الوزراء وقانون من أين لك هذا؟! اللذين أثيرا في أكثر من فصل تشريعي في البرلمان لم يُفعلا بالشكل المراد، وفي هذا الجانب نترك الجواب لأعضاء الحكومة الحالية الموقرة، خصوصا عندما نكون أمام قضايا متعددة تكون معظمها سرقة واضحة للمال العام وللفساد!!!

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

بين حوار السلاح وحوار الطاولة

د. محمد مصطفى علوش

رغم المناداة المتكررة لرئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري الأفرقاء اللبنانيين للعودة الى طاولة الحوار بعد انقطاع دام لسنوات لم تستجب الأطراف اللبنانية المتمثلة بقوى 8 و14 آذار. ثم كانت مناشدة العاهل السعودي الملك عبدالله الرئيس ميشال سليمان في رسالته التي أبرق بها في الثاني والعشرين من الشهر المنصرم يدعوه فيها الى جمع الفرقاء اللبنانيين على طاولة حوار، مبدياً قلقه على الوضع اللبناني الذي قد ينزلق الى حرب أهلية طاحنة على غرار الحرب التي اندلعت مطلع العام 1975، ودامت ما يزيد على عقد ونصف العقد، وراح ضحيتها ما يزيد على مئة وخمسين ألف ضحية. تلقف رئيس الجمهورية دعوة الملك عبدالله، ووجد فيها دافعا اضافيا لتجديد دعوته لطاولة الحوار على غرار دعوة الرئيس بري. وذهب بعيداً، حيث ضرب لها موعدا يبدأ في الحادي العشر من الشهر الجاري في قصر بعبدا..

السجالات بين الدعم والرفض، والاشتراطات والاشتراطات المضادة، غالب ما يميز الساحة السياسية اليوم في لبنان، الى جانب الخروقات المتكررة للحدود من الجانب السوري، وقضية تهريب السلاح الى سورية عبر المنافذ اللبنانية البرية والبحرية. والكل يورد حججه ليثبت وجهة نظره التي يدعو للعمل بها.. فمن قائل ان طاولة الحوار لن تجدي نفعاً ما لم يكن البند الاول المطروح عليها هو نزع سلاح حزب الله، رافضاً في الوقت عينه الاستجابة لمبدأ الحوار إذا لم يقدم الداعون له وكذلك حزب الله تطمينات حول بحث السلاح، وبين رافض في الأصل، دون ان يقولها صراحة، على اعتبار أن سلاح حزب الله ليس مثار نقاش، إذ هو سلاح مقاومة، نصّ على ذلك البيان الوزاري للحكومة، وليس من حق أحد أن ينزع عنه هذه الصفة، طالما أن الحكومة قائمة. ويذهب آخرون في حزب الله الى ما هو أبعد من ذلك فيتحدثون عن بقاء سلاح الحزب ما بقيت اسرائيل قائمة، رافضين ربطه بأي مسألة داخلية.

وبين هذا الفريق وذاك، يقف الرئيس سليمان ومعه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي موقف الوسط في الموضوع، فيدرج في برنامج الحوار ثلاثة عناوين لها علاقة بالسلاح هي:

- وضع استراتيجية دفاعية، والإفادة من سلاح المقاومة: متى يستعمل؟ وأين يستعمل؟ ولماذا يستعمل؟

- تنفيذ قرارات الحوار السابقة لناحية نزع السلاح خارج المخيمات الفلسطينية.

- نزع السلاح المنتشر في المدن والبلدات اللبنانية.

يعلم جميعنا ان مشكلة لبنان لا تكمن في السلاح المنتشر في المدن والبلدات اللبنانية فحسب، كما أنها لا تحلّ بنزع سلاح حزب الله، ولا يمكن أن نفسر الاحتقان السياسي ونختزله في جانب السلاح فقط، بل المشكلة هي أبعد من ذلك بكثير. لا شك أن السلاح المنتشر، وتحديدا سلاح حزب الله، يحتاج الى توافق لبناني عليه، باعتباره سلاح مقاومة، وليس سلاحاً خاصاً بحزب او طائفة. ومن حق كل لبناني أن يبدي موقفاً حياله، لأن المقاومة ليست حصراً على فئة أو حزب بعينه دون جميع اللبنانيين. وتزداد الحاجة للتوافق على ادارته بعد استعماله في الداخل في 7 ايار 2008، إلا انه في الوقت نفسه لا يجوز ان يبقى البلد مشلولاً ما لم يقبل الحزب بمناقشة سلاحه أو يؤخر النقاش فيه.

الخطورة اليوم لم تعد ترتبط بتأزم سياسي بين اللاعبين الداخليين، وانما بدأت تأخذ منحنيات اجتماعية وديموغرافية تنذر حقيقة باندلاع حرب أهلية، لا سيما مع تزايد العنف الحاصل في سورية، وهشاشة الوضع الداخلي، ما يجعل مجرد جلوس القادة السياسيين على طاولة واحدة أمراً مهماً للغاية، إذا كان القادة حريصين على وحدة لبنان دون تمدد الأحداث السورية إليه وفقاً لما يصرحون به صبح مساء. فهل تملك الأطراف السياسين الشجاعة الكافية لخوض جولة من الحرب السياسية على طاولة الحوار.. أم تترك للشارع ان يخوضها عنها بالوكالة حتى لو أدى ذلك الى خروج الأمور عن السيطرة؟

مصر بخير

صبحي غندور *

حتماً هناك ملاحظاتٌ كثيرة على الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية، وما شابها أيضاً من تجاهل لأمور قانونية، لو طُبّقت لربّما حالت مثلاً دون استمرار أحمد شفيق بالترشّح. لكن على الرغم من ذلك، فإنّ نتائج هذه الجولة تُبشّر بخير وأمل كبير عند عشرات الملايين من المصريين والعرب.

فعلى مدى أربعة عقود ماضية، أُغرِقت مصر وشعبها بحملات تشويه وتأليب على «ثورة 23 يوليو» وعلى قائدها جمال عبد الناصر الذي وافته المنية عام 1970، وكان هدف هذه الحملات تبرير الانحراف الخطير الذي جرى بعد ناصر عن مسار سياسات «ثورة يوليو»، فكانت عروبة مصر في العقود الماضية هي المستهدَفة الأولى، وكان دورها الريادي العربي التاريخي هو المُراد وقفه ومنع حدوثه من جديد لأمدٍ طويل.

لقد حاول البعض «التنظير» لثورة 25 يناير بأنّها ثورة أيضاً على ثورة 23 يوليو، وبأنّها ثورة من أجل الديموقراطية فقط، وضدّ استبداد النظام السابق وفساده، وليست ثورةً أيضاً على سياسة التبعيّة والعلاقات مع إسرائيل، والتي قزّمت دور مصر الطليعي في عموم المنطقة، وأضعفت مصر نفسها بعد أن قيّدتها بأغلال المعاهدات منذ نهاية عقد سبعينات القرن الماضي.

لكن الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية صحّحت الكثير من الانطباعات الخاطئة عن شعب مصر وشبابها وعن ثورة 25 يناير، فما لم يتوقف عنده الكثيرون أنّ حوالي نسبة 55 في المئة من الذين يحقّ لهم التصويت لم يشاركوا في هذه الجولة. وهؤلاء يستحيل أن يكونوا من مؤيّدي «حركة الأخوان المسلمين» أو من مؤيّدي النظام السابق وإلاّ لأعطوا حتماً أصواتهم لمحمد مرسي أو أحمد شفيق.

إنّ هؤلاء هم ربّما من الذين فقدوا الأمل بالتغيير أو ما زالت عندهم شكوك كثيرة حول كل المرشّحين أو حول مدى قدرة أي مرشح على إحداث تحوّل جذري لصالح شعب مصر، لكن بغضّ النظر عن الأسباب، فإنّ النسبة تعني أنّ المرشح محمد مرسي حاز فقط على ثقة أقل من 12 في المئة من الشعب المصري (أي تقريباً نصف النسبة التي فاز بها من عدد المقترعين)، كذلك هي الحال عند المرشح أحمد شفيق، وهذا يعني أن نسبة مجموع المؤيدين من الشعب المصري للفائزين الأول والثاني (مرسي - شفيق) لا تتجاوز الـ25 في المئة من عامّة الشعب.

اذن، هناك غالبية كبيرة من المصريين لا تريد رئيساً من «حركة الأخوان المسلمين» ولا من رموز النظام السابق، وذلك ما جرى التعبير عنه أيضاً من خلال ما حصده حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح من نسبة أصوات عالية تُظهر أنّ مصر وشبابها وقواها الثورية الفعلية لا تدعم أيّاً من المرشّحيْن الفائزين بحقّ الدورة الثانية.

لقد أظهرت نتائج الدورة الأولى مدى وفاء الشعب المصري لثورة 23 يوليو وللإنجازات التي حقّقتها لصالح الفقراء والعمال والفلاحين وأبناء الطبقة الوسطى، كما أكّدت هذه النتائج أنّ شباب مصر لم يته عن اتجاهه ولم يفقد زخمه الذي فجّر أصلاً ثورة يناير، وقد كان التجاوب الشعبي الكبير مع المرشّح صباحي تعبيراً واضحاً عن دعم الخط العروبي الوطني المنشود في الرئيس المصري القادم، وهو المرشّح الذي يفخر بانتمائه لخط «ثورة يوليو» وقائدها عبد الناصر، والذي فاز بنسبةٍ كبيرة من الأصوات رغم ضعف إمكانات حملته الانتخابية.

إنّ مصر بخير حتّى لو كانت نتائج الانتخابات كما هي عليه الآن. فمصر لن تعود إلى الوراء، وتحديداً إلى ما كانت عليه في العقود الأربعة الماضية، ومصر لن تخطو إلى الأمام بثوب «حركي أخواني»، مصر تمثلها الآن فعلاً هذه النسبة العالية التي رفضت أن تكون مع الفائزين بالدورة الأولى، لكن ذلك يفرض على المرشحين صباحي وأبو الفتوح تحويل التيار الشعبي الذي وقف معهما إلى حركة سياسية منظمة تستوعب طاقاتٍ هائلة وقفت إلى جانب كلٍّ منهما ولا يجب أن تُترك الآن عشيّة الدورة الثانية. بل إنّ بناء جبهة سياسية شعبية منظمة، تجمع بين صباحي وأبو الفتوح، قادرة على دفع التحقيقات القانونية في الدعاوى المقامة ضدّ المرشح أحمد شفيق إلى الضغط عليه من أجل الانسحاب من الدورة الثانية ودخول صباحي مكانه بتذكرة واحدة مع أبو الفتوح كنائب له.

إنّ التحالف بين مؤيدي صباحي وأبو الفتوح سيُعبّر عن غالبية شعبية مصرية كبيرة، وسيؤكّد على برنامج سياسي ينقذ مصر من مأزقها السياسي الراهن، ويُحافظ على وحدة شعبها بمختلف نسيجه الديني والفكري، كما سيضمن التغيير الجذري المطلوب من شباب «ثورة يناير» في كل السياسات الداخلية والخارجية.

وربّما هي فرصةٌ أيضاً لكي يُقدّم هذا التحالف نموذجاً مهمّاً لكل البلاد العربية حول الفهم الصحيح للدين وللهُوية العربية وللممارسة الديمقراطية وللعدالة الاجتماعية، فبرنامجا صباحي وأبو الفتوح يكمّلان بعضهما البعض في أمور مصر الداخلية والخارجية وفيهما معاً يحصل التفاعل الإيجابي بين منهاج إسلامي معتدل وبين نهج عروبي مدني ديموقراطي.

حتّى لو لم يدفع الضغط الشعبي الممكن استخدامه إلى تغيير أسماء المرشحين للدورة الثانية، فإنّ كتلة سياسية شعبية منظّمة واضحة القيادة والأسلوب والبرنامج الفكري والسياسي لقادرة على إحداث التحوّل الكبير المنشود مصرياً وعربياً في هذه المرحلة، كما ستكون هذه الكتلة «حكومة ظل» في الشارع المصري وقوّة ضغطٍ فاعلة ومؤثّرة على كل المستويات والمؤسسات المدنية والعسكرية، وستجذب حتماً هذه الكتلة غالبية الغالبية التي لم تشترك مؤخّراً في التصويت.

وبمقدار ما تألّم العرب سابقاً من وجع سياسات قام بها حكم السادات/مبارك منذ توقيع المعاهدة مع إسرائيل، ومن تهميش ثمَّ لدور مصر العربي، بقدر ما يشدّهم الأمل اليوم بعودة مصر إلى دورها الريادي لصالح مصر وكلّ العرب.

***

إنّ «ثورة 23 يوليو» في العام 1952 بدأت «انقلاباً عسكرياً»، لكن هذا «الانقلاب» تحوّل إلى ثورة شعبية عارمة بعدما وقف معظم الشعب المصري مع التغيير الذي حدث ونقَل مصر من حال نظام الفساد وحكم «النصف بالمائة» والارتهان لـ «المستعمر» البريطاني، إلى حالٍ من التحرّر الوطني والعدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية وإنصاف الفلاحين والعمال والفقراء وتخليص مصر من تحكّم الإقطاع ورأس المال المستغل والمرتبط آنذاك بالمصالح البريطانية والفرنسية.

حرب السويس عام 1956، ثمّ إعلان الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958، وقبل ذلك إعلان تأسيس حركة عدم الانحياز ورفض سياسة الأحلاف الاستعمارية، كلّها كانت مصادر إشعال لتيّارٍ جديد قاده جمال عبد الناصر من خلال موقع مصر وثقلها القيادي، وحقّق للمرّة الأولى صحوةً نهضويةً عربية.

لكن هذه «الصحوة العربية»، كما في داخل مصر، كانت في غالبيتها «حالةً شعبية» أكثر منها «حالة فكرية» أو «تنظيمية». فالشارع كان مع جمال عبد الناصر «القائد»، لكن دون «وسائل سليمة» تؤمّن الاتصال مع هذه القيادة وتضمن استمرار الثورة وأهدافها.

لذلك، هو أملٌ كبيرٌ الآن بحملة حمدين صباحي وبشباب مصر وطلائعها الوطنية أن تنتقل من «الثورة» الشعبية (في الأسلوب)، إلى البناء السياسي المنظّم الواضح فكرياً وقيادياً وسياسياً. وهنا أيضاً أهمّية أن يحدث الآن التكامل المطلوب بين فريقي صباحي وأبو الفتوح، من أجل مستقبلٍ أفضل لكل مصر ولكل العرب.

* مدير «مركز الحوار العربي» في واشنطن
Sobhi@alhewar.com